قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٩٥ لسنة ٢٠٢٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا الدائرة الثانية موضوع فى الطعن رقم ١٦٠٥٨ لسنة ٦١ ق.ع بجلسة ٢٠١٨/٢/١٧ ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٢٠١٩/٣/١٩ ؛

وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تُرد أقدمية الأستاذ/ وليد أحمد عبد الحافظ محمد أحمد - فى وظيفة معاون نيابة إدارية (فقط) إلى تاريخ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣٧ لسنة ٢٠٠٥ - أسوة بزملائه المعينين بهذا القرار ، على أن يكون لاحقًا للأستاذة/ علا عبد العظيم رشاد عبد العظيم مصطفى ، وسابقًا على الأستاذ/ إيهاب عبد الستار عبد الرازق صابر .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ رمضان سنة ١٤٤١ هـ

(الموافق ٢١ مايو سنة ٢٠٢٠ م) .

عبد الفتاح السيسى